الاجابة النموذجية للامتحان النهائي في مقياس : اقتصاديات الاستثمار والتنافسية . السنة أولى ماستر تخصص اقتصاد تسيير المؤسسات

السؤال الأول: **10 نقاط** **قدم شرحا دقيقا و محددا لما يلي:**

1. الاجابة هي تقديم الفروض التي يقوم عليها منهج بورتر وهي:

- وجود عدد من الاستراتيجيات العالمية للمنافسة وعلى المنشأة أو الصناعة أن تختار بينها، بشرط أن توضح النظريات الدولية معايير الاختيار بين هذه الاستراتيجيات
- يجب أن تجمع النظريات الجديدة للتجارة الدولية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر
- تتسم الميزة التنافسية بأنها ذات طبيعة ديناميكية، فالمنشأة تكتسب قدرتها التنافسية من خلال التحسين والتطوير الذي يتطلب استثمارا مستمرا ومتراكما
- لا تقتصر الميزة التنافسية على قدرة المنشأة على تلبية احتياجات المستهلكين، أو قدرتها على امتلاك التكنولوجيا الحديثة، بل أن تتوافر لدى المنشأة المرونة الكافية للاستجابة لأي تغير هيكلي قد يهدد ميزتها التنافسية، أو استغلال أية فرصة جديدة تحسن من وضعها التنافسي الحالي
- تعتبر وحدة التحليل الأساسية لفهم القدرة التنافسية هي الصناعة أو المنشأة لأن تحقيق الدولة لميزة تنافسية وطنية يتم من خلال تجمعات أو شبكة من الصناعات المترابطة سواء أفقيا أو رأسيا
- ينبغي على الدولة بكافة سياساتها ومؤسساتها أن توفر البيئة المحلية الملائمة للصناعات المختلفة، بحيث تساند هذه البيئة المهارات وامتلاك التكنولوجيا الحديثة
- تختلف طبيعة المنافسة وكذلك مصادرها بشكل واسع بين الصناعات المختلفة ولا تقتصر الميزة التنافسية على مصدر واحد.

2 . من خلال ما تتيحه من علاقات أمامية وخلفية، فضلا عما تسمح به تلك التجمعات العنقودية من سهولة انتقال المعلومات والأفكار الجديدة وهو ما يساهم في إمكانية خلق الميزة التنافسية في صناعة ما والمحافظة عليها من خلال العوامل التالية:

- **العامل الأول:** يتمثل في زيادة إنتاجية المنشآت الداخلة في الصناعة العنقودية حيث يمكن للمنشآت الصغيرة أن تنضم إلى المنشآت الكبيرة لكي تقوم بتصنيع وتوريد السلع والخدمات وتقديم معلومات إليها.
- **العامل الثاني:** يتمثل في قدرة هذه المنشآت على الابتكار نتيجة تخصص كل منشأة في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، كما أن قدرتها على دراسة الأسواق الخارجية تزداد مع زيادة درجة التكامل في الهيكل العنقود للصناعة.
- **العامل الثالث:** يتمثل في تحفيز الصناعات العنقودية لمنشآت أخرى جديدة للدخول ضمن الهيكل العنقودي وذلك نظرا لتوافر المعلومات والأيدي العاملة الماهرة بما يؤدي إلى نمو الهيكل العنقودي وبالتالي تنعكس على القدرة التنافسية للصناعة العنقودية.

3 - كفاءة الأداء الاقتصادي: يقصد به تحقيق الكفاءة لكافة الأنشطة الاقتصادية للدولة، وتوافر المنافسة المحلية والدولية كأحد المقومات الأساسية لتحقيق التنافس.

كفاءة أداء الحكومة: تعني تحقيق الاستقرار السياسي للحكومة، وتطبق سياسات اقتصادية على المستوى الكلي تضمن مرونة التكيف والاستجابة للمتغيرات العالمية.

كفاءة البنية الأساسية: يقصد به توافر البنية المتطورة والتي تتضمن التكنولوجيا والمعلومات والاستثمار في البحث، والعناصر البشرية الماهرة والقادرة على التعامل مع البنية الأساسية المتقدمة.

كفاءة بيئة الأعمال: تقوم كفاءة بيئة الأعمال على توفير قطاع مالي متطور وقادر على التعامل مع القطاع المالي العالمي، بالإضافة إلى توفير العمالة ذات الإنتاجية المرتفعة.

4 ـ الآليات المعتمدة لتطوير الميزة التنافسية المستدامة:

- مواصلة بحوث التنمية والتطوير المستمر بهدف الحصول على منتجات جديدة أو تعديل المنتجات العادية لتكون أقل تكلفة و أحدث من الناحية التقنية.
- توسيع نظام المعلومات وتعظيم الكم المعلوماتي لدى المنشأة عن أسواقها،زبائنها،ومنافسيها.
- احتضان العملاء والاستجابة السريعة لحاجاتهم.
- البحث الدائم عن مصادر جديدة للتميز وتطوير أساليب التعامل مع الأسواق والزبائن.
- المحافظة المستمرة على صورة المنشأة لدى زبائنها ومختلف المتعاملين معها وكذلك على علامتها التجارية.
- استثمار المنشأة في النشاط التسويقي.

السؤال الثاني: 10 نقاط

***** الحالة الأولى:** يتم بناء مؤشر تكلفة الموارد المحلية: حيث يهدف مؤشر تكلفة الموارد المحلية إلى قياس التكلفة الحقيقية التي يتحملها النشاط الاقتصادي للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية، وبصفة أخرى فهو يقيس القيمة المضافة بالأسعار المحلية بالعملة الوطنية مقسومة على القيمة المضافة بالأسعار العالمية بالعملة الأجنبية. ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لكفاءة الأنشطة الاقتصادية والصناعات المختلفة، ويتم قياسه من خلال الصيغة التالية:

$$DRC = VAD / VAW$$

VAD :القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار الوطنية. VAW : القيمة المضافة المحلية مقومة بالأسعار العالمية.

بالنسبة لعلاقة هذا المؤشر بالميزة التنافسية فإنه يمكن تلخيصها في النقاط الثلاثة التالية:

- إذا كان مؤشر تكلفة الموارد المحلية أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى عدم تمتع النشاط الإنتاجي بميزة تنافسية.
- إذا كان المؤشر أقل من الواحد الصحيح فإن هذا يشير إلى تمتع النشاط الإنتاجي بميزة تنافسية فضلا عن تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد.
- يشير المعدل السالب لهذا المؤشر إلى معاناة النشاط الإنتاجي من خسارة كبيرة في تخصيص العملات الأجنبية بما يعني إهدار كبير للموارد المحلية.

ويمكن استخدام هذا المؤشر كمرشد للمستثمرين، حيث يقومون على أساسه بتوجيه إنفاقهم الاستثماري إلى الأنشطة والمنتجات التي تتمتع بأعلى ميزة تنافسية ممكنة نظرا لأن هذا المؤشر يساهم في:

- معرفة المشروعات والقطاعات الإنتاجية التي تحقق ميزة تنافسية في اتجاه العالم الخارجي والتي يمكن الاعتماد عليها كصناعات تصديرية أساسية، بما يساعد في التعرف على كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية للمشروعات فضلا عن ترتيب المشروعات ذات الأولوية بالنسبة للاستثمارات المستقبلية.
- معرفة المشروعات والقطاعات الإنتاجية التي لا تحقق ميزة تنافسية إلا من خلال الحماية بما يساعد في تقدير التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع نتيجة لوجود هيكل حماية معين. **تتمثل هذه التكلفة في المكاسب التي يفقدها المجتمع نتيجة لتوجيه موارده الاقتصادية تجاه أنشطة غير كفئة وحجبها عن تلك الأنشطة الإنتاجية ذات الكفاءة العالمية**

*** **الحالة الثانية:** يتم اعتماد مؤشر التوافق التجاري: حيث أن من المحددات الأساسية لتنافسية صادرات أي دولة هو قدرتها على الإستجابة للتغيرات في الطلب العالمي. لذا فإن توافق صادرات أي دولة مع واردات أهم الأسواق الدولية هو اللبنة الأولى لرفع قدرات الدول المصدرة على اقتحام الأسواق الدولية. وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التوافق بين صادرات دولة ودولة أخرى ومن بين هذه المؤشرات مؤشر" جيب تمام cosine " وهو على النحو التالي:

$$COSINE_{ijk} = \sum X_{ik} M_{jk} / \sqrt{(\sum Xik^2) \cdot (\sum Mjk^2)}$$

X_{ik}: صادرات الدولة i من السلعة k. M_{jk}: واردات الدولة (أو المنطقة) j من السلعة k.

يقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح حيث أن قيمة "الصفر" تدل على عدم تطابق هيكل صادرات الدولة(i) مع هيكل واردات الدولة(j) .أما اذا كانت قيمته تساوي "الواحد الصحيح" فتدل على تطابق تام، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو الأسواق الدولية بينما تدل على عكس ذلك اذا انخفضت قيمته.

*** الحالة الثالثة: يتم اعتماد مؤشر أولوية التصدير: حيث يتطلب السعي نحو زيادة الصادرات من سلعة أو مجموعة سلعية زيادة الواردات في بعض مستلزمات الإنتاج المباشرة وغير المباشرة اللازمة لهذه السلعة أو زيادة المستخدم من بعض المستلزمات المحلية القابلة للتصدير، فإذا كان هدف الدولة زيادة متحصلاتها من العملات الصعبة ينبغي عليها التوسع في أنشطة التصدير التي تحتاج إلى أقل قدر ممكن من المستلزمات المستوردة أو المستلزمات القابلة للتصدير، وتستخدم الصيغة التالية في حساب هذا المؤشر:

$$EP = [(Li + Lx) / x] * 100$$

EP: مؤشر أولوية التصدير.

Li : قيمة المستلزمات المستوردة.

Lx :قيمة المستلزمات القابلة للتصدير.

x : قيمة صادرات السلعة.

كلما ارتفعت هذه النسبة إلى 100% كلما دل ذلك على تناقص أهمية هذه السلعة في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي والعكس صحيح. ثم يتم بعد ذلك ترتيب السلع بحيث تعطى السلعة درجة أعلى على سلم الأولويات التصديرية كلما انخفضت قيمة المؤشر الخاص بها.